

رئيس «الإحصاء»: اقتصادنا يعاود الارتفاع خلال أشهر (حوار)

رأى اللواء خيرت بركات، رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن الاقتصاد المصري قادر على تجاوز التداعيات السلبية المحتملة لأزمة انتشار فيروس «كورونا المستجد»، مدعوماً في ذلك بنتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي بدأت الدولة في تنفيذه نهاية 2016. وتوقع «بركات»، في حوار مع «الدستور»، أن تعود مؤشرات الاقتصاد المصري إلى الارتفاع من جديد خلال النصف الثاني من العام الجاري، بالتزامن مع انتظام العمل في معظم القطاعات الإنتاجية، الذي سيكون مشروطاً بالالتزام بالإجراءات الاحترازية والوقائية اللازمة، لتجنب الإصابة بفيروس «كورونا». ووصف الارتفاع الأخير في معدلات التضخم بـ«المتوقع»، في ظل تزايد معدلات شراء السلع الغذائية والمستلزمات الطبية ومواد النظافة، بسبب حالة الهلع التي تملكى الجميع في بداية الأزمة، ما أدى إلى ارتفاع أسعارها في مقابل قلة المعروض، متوقعاً أن تعود لمستوياتها الطبيعية خلال شهر، إلى جانب تراجع معدلات الفقر لأقل من 30٪ بنهاية العام الجاري.

■ في ضوء بيانات جهاز الإحصاء.. كيف تصنف معدلات انتشار فيروس «كورونا المستجد»

في مصر؟

- مصر مصنفة عالمياً ضمن «الدول ذات معدلات الإصابة البسيطة»، ومعدل انتشار الوباء بها «مستقر»، مقارنة بما يحدث في مختلف دول العالم ذات التعداد السكاني الأقل، في ظل كونها دولة فتية يمثل الشباب النسبة الأكبر من سكانها. ونعمل حالياً على إعداد دراسة تحليلية عن أعداد وأعمار ومحافظة المصابين والوفيات والمتعافين في مصر، مبنية على بيانات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة والسكان المصرية، وباستخدام ما لدينا من بيانات حيوية وإحصائية خاصة بالنوع والفئات العمرية والخصائص الصحية.

كما يمكن من خلال الدراسة، المقرر الانتهاء منها قريباً، وضع خريطة جغرافية تنبؤية للمحافظات، التي يمكن أن تتحول إلى «بؤر وبائية»، استناداً إلى الفئات العمرية والخصائص الصحية لسكان كل محافظة.

■ ما تقييمك للقرارات الحكومية المتخذة لمواجهة تداعيات أزمة انتشار الفيروس؟

- الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة مع بداية أزمة فيروس «كورونا المستجد» لعبت دوراً كبيراً في الحد من التداعيات السلبية للأزمة على مؤشرات الأداء الاقتصادي، ومساندة القطاعات الأكثر تضرراً، وتحقيق نوع من التوازن ضمن الحفاظ على مكاسب الإصلاح الاقتصادي بعض الشيء، مثل السيطرة على معدلات التضخم والبطالة والفقر، وإبقائها داخل «الحدود الآمنة»، إلى جانب تحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابية، بتأكيد من المؤسسات الاقتصادية الدولية.

وأعتقد أن واحداً من أهم تلك الإجراءات ما يتعلق بتوفير مظلة رعاية اجتماعية للفئات المتضررة، وعلى رأسها العمالة غير المنتظمة، المقدر عددها بنحو 4 ملايين شخص، ما بين باعة جائلين وسائقين وبنائين وغيرهم، وذلك بتقديم منحة مالية قدرها 500 جنيه لأكثر من 1.5 مليون منهم.

كما تم التوصل لاتفاق مع أصحاب الأعمال في القطاع الخاص يضمن استمرار صرف أجور العاملين لديهم طوال تلك الفترة ورفض تسريح أي عامل، في مقابل منح تسهيلات مالية كبيرة، ما بين قروض وإعفاءات ضريبية وغيرها إلى هؤلاء المستثمرين ورجال الأعمال.

■ هل يتمتع الاقتصاد المصري بالقدرة التي تمكنه من تجاوز الأزمة؟

- لا شك أن أزمة «كورونا» ستؤثر بشكل كبير على اقتصاديات دول العالم أجمع، ومن بينها مصر، خاصة أن السياحة تمثل جزءاً كبيراً من الدخل القومي، لكن إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تنفيذه في نهاية 2016 ستخفف من تداعيات الأزمة، وستساعد على تعافي الاقتصاد سريعاً بمجرد انكسار موجة تفشي الوباء، وهو ما تؤكد تقييمات المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد.

لذلك فإن فرص التعافي كبيرة، وأتوقع أن تتحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي وتعاود الارتفاع مجدداً خلال النصف الثاني من العام الحالي 2020، خاصة بعدما أعطت الدولة الضوء الأخضر مؤخراً لعودة العمل في القطاعات الإنتاجية، مع الالتزام بالإجراءات الاحترازية والوقائية، التي تمنع الإصابة بالفيروس، وهو توجه دولي نظراً لعدم قدرة العالم على تحمل توقف العمل والإنتاج لفترة أطول.

■ لكن هناك مخاوف من انعكاس الأزمة على ارتفاع معدلات التضخم.. ما تعليقك؟

- ارتفاع معدل التضخم الشهري بنسبة أقل من 1٪ مؤخراً أمر متوقع، نتيجة اندفاع المواطنين وتكالبتهم على شراء كميات كبيرة من السلع الغذائية والمستلزمات الطبية ومواد النظافة بسبب الهلع في بداية الأزمة، ما أدى إلى قلة المعروض أمام ارتفاع الطلب المتزايد، وبالتالي ارتفاع الأسعار بالتبعية.

لكن الحكومة تداركت الأمر سريعاً وضخت كميات كبيرة من هذه السلع والمستلزمات للمواطنين، عبر المنافذ الثابتة والمتحركة التابعة للقوات المسلحة والداخلية والزراعة والتموين بمختلف محافظات الجمهورية، ومن المتوقع أن يعود معدل التضخم لمستوياته الطبيعية خلال شهر.

■ وماذا عن قدرة الحكومة على إنجاح خططها لخفض معدلات الفقر في ظل الأزمة

الراهنة؟

- بدأنا في مطلع العام الجاري إعداد ما يسمى «بحث الدخل والإنفاق» لرصد مستويات الفقر بين المصريين، وأظهرت المؤشرات الأولية عن الربع الأول من العام نتائج مبشرة وتراجعا في معدلات الفقر، وقد يختلف الأمر قليلاً خلال الربع الثاني.

ومع استقرار الوضع وبدء مرحلة جني ثمار الإصلاح وانخفاض الأسعار، أتوقع أن تسهم الإجراءات الاقتصادية الاستباقية في الحد من تداعيات أزمة «كورونا» على معدلات الفقر، وخفضها مجدداً في الربعين الثالث والرابع، وصولاً إلى أقل من 30٪ بنهاية العام كما هو مستهدف، مقارنة بحوالي 32.5٪ في 2018.

■ هل تجمدت مشاورات المجلس القومي للأجور بشأن زيادة الحد الأدنى لأجور العاملين في

الدولة بسبب «كورونا»؟

- يواصل المجلس القومي للأجور عمله، وفق خطة زمنية محددة مسبقاً، وهناك لجان فرعية تجري حالياً دراسة مقترحات زيادة الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الخاص على غرار القطاع الحكومي، لكن أزمة «كورونا» ستفرض متغيرات ينبغي أن تراعيها الدراسة، خاصة بطبيعة عمل كل نشاط اقتصادي، وهو ما سيتطلب مزيداً من الوقت، قبل التوصل إلى قرار نهائي بشأن الأجور، علماً بأن القيادة السياسية والأجهزة الرسمية تولي أهمية كبيرة لهذا الملف.

■ أعلنتم مؤخراً تدشين أول قاعدة بيانات رسمية للقطاع غير الرسمي.. لكن تقديراتها جاءت

أقل من تقديرات المؤسسات الدولية المتخصصة.. ما تفسيرك لذلك؟

- نتائج التعداد كشفت عن أن حجم رؤوس الأموال في القطاع غير الرسمي أقل بكثير من التقديرات المتوقعة بنسبة لا تتعدى 5٪، وهو أمر طبيعي، نظراً لأن منشآت القطاع تكاد تكون فردية ذات عمالة محدودة عددها نحو 4 ملايين شخص يعملون في 2 مليون منشأة بأجور ورؤوس أموال وإنتاج غير خاضع لأي رقابة، وأعتقد أن الفرصة أصبحت سانحة لتقنين أوضاعهم وضمهم للاقتصاد الرسمي.

وبصفة عامة، كشف التعداد الاقتصادي لنا لأول مرة عن الحجم الحقيقي للاقتصاد غير الرسمي، وهي خطوة مهمة، لأن هذا القطاع «صداع» في رأس الحكومة منذ فترة طويلة، وتقنيته يتطلب توافر البيانات الدقيقة بشأنه.